Document:	EB 2018/124/R.15
Agenda:	7(a)
Date:	21 August 2018
Distribution:	Public
Original:	English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

محاضر الاجتماع التاسع لمجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Lisandro Martin
مدير
شعبة أفريقيا الغربية والوسطى
المدير المؤقت
شعبة السياسات التشغيلية والنتائج
رقم الهاتف: 2388 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: lisandro.martin@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الرابعة والعشرون بعد المائة
روما، 11–13 سبتمبر/أيلول 2018

للعلم

محاضر الاجتماع التاسع لمجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

1- تنعكس المناقشات التي دارت خلال الاجتماع التاسع لمجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في 29 يونيو/حزيران 2018 في هذه الوثيقة. وستكون المحاضر، بالصيغة التي وافق عليها أعضاء مجموعة العمل، هي الأساس الذي يقوم عليه تقرير الرئيس إلى المجلس التنفيذي.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الاجتماع

2- حضر الاجتماع أعضاء مجموعة العمل من كندا والجمهورية الدومينيكية واليابان وكينيا ونيجيريا والنرويج وسويسرا وفنزويلا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) ومراقبا المجلس التنفيذي من الصين وفرنسا. وبالنيابة عن الإدارة، حضر الاجتماع: نائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج؛ ومدير شعبة أفريقيا الغربية والوسطى ومدير شعبة السياسات التشغيلية والنتائج بالإنابة؛ وسكرتيرة الصندوق بالإنابة؛ وغيرهم من موظفي الصندوق.

البند 2 من جدول الأعمال: انتخاب رئيس مجموعة العمل

3- أعاد الأعضاء انتخاب نيجيريا رئيسا لمجموعة العمل للفترة حتى أبريل/نيسان 2020.

4- وشكر الرئيس الأعضاء على تكليفه بمسؤولية قيادة مجموعة العمل وقال إنه يتطلع إلى هذه المهمة.

البند 3 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

5- تضمن جدول الأعمال المؤقت، الوثيقة PBAS 2018/9/W.P.1، خمسة بنود: (1) افتتاح الاجتماع؛ (2) انتخاب الرئيس؛ (3) اعتماد جدول الأعمال؛ (4) الدروس المستفادة: استعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وتنفيذه؛ (5) أعمال أخرى.

6- واعتمد الأعضاء جدول الأعمال المؤقت، مع إضافة بند تحت بند أعمال أخرى بشأن التاريخ المقترح لعقد اجتماع مشترك بين مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء ومجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال.

7- وسيتم تنقيح جدول الأعمال ونشره بوصفه الوثيقة PBAS 2018/9/W.P.1/Rev.1.

البند 4 من جدول الأعمال: الدروس المستفادة: استعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وتنفيذه

8- قدمت الإدارة عرضا يلخص عملية الاستعراض والسمات الرئيسية لمعادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، وسلطت الضوء على الدروس الرئيسية الواردة أدناه.

9- **في حين أن إعادة تخصيص الموارد في وقت مبكر من الدورة يسهم في سلاسة تخطيط وتنفيذ برنامج القروض والمنح، فإنه لا يغني تماما عن الحاجة إلى إجراء إعادة تخصيصات في وقت لاحق أيضا.** يتعلق الدرس الأول بعملية إعادة التخصيص. ففي عام 2016، أوصى التقييم المؤسسي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق بإجراء عمليات إعادة التخصيص في وقت مبكر من الدورة –

مقارنة بالسنة النهائية. والتزمت الإدارة باختبار ذلك خلال التجديد العاشر لموارد الصندوق من أجل إدراج الدروس في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وأوضحت الإدارة كيف تعمل عملية إعادة تخصيص الموارد وأبرزت أن تخصيص الموارد في وقت مبكر أتاح التسليم المبكر للأموال التي ظلت غير مستخدمة من قبل البلدان التي تلقتها أصلا. وقد سمح ذلك بسلاسة تخطيط وتنفيذ برنامج القروض والمنح في التجديد العاشر لموارد الصندوق. وفي الوقت نفسه، في حين اضطلعت الإدارة حتى الآن بثلاث عمليات لإعادة تخصيص الموارد، فمن الواضح بالفعل أنه ستكون هناك حاجة إلى عملية إعادة تخصيص رابعة على الأقل قبل نهاية التجديد العاشر لموارد الصندوق. وبالتالي، فإن مشاكل التخطيط والتنفيذ التي سعت عملية إعادة التخصيص المبكّر إلى معالجتها لا تزال قائمة جزئيا. ويشكل ذلك تحديا فيما يتعلق بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، نظرا للالتزام بالحد من نسبة إعادة التخصيص بحيث لا تتجاوز 10 في المائة من قيمة برنامج القروض والمنح. ومن المتوقع أن تؤدي معايير الانتقائية القطرية التي بدأ تطبيقها في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق إلى تبسيط عملية تخطيط المشروعات وتنفيذها، مما يساعد على الوصول إلى الهدف المحدد لعمليات إعادة تخصيص الموارد.

10- **استعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء يمثل عملية تتطلب وقتا طويلا.** الدرس الثاني الذي سلطت الإدارة الضوء عليه يتعلق بعملية استعراض النظام نفسه. فقد تطلب استعراض معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق وقتا أكثر من المتوقع. ويرجع ذلك في جزء صغير منه فقط إلى الجوانب التقنية للاستعراض؛ وفي جزء كبير إلى الجوانب السياسية للمحادثة وآثارها الاستراتيجية. ونتيجة لذلك، استغرق كل تغيير صغير وقتا كبيرا، وانطوى على تحليل شامل. ولذلك، فإن أي تغيير في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء توقعا للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق سيتطلب تخطيطا دقيقا.

11- وبالإضافة إلى ذلك، تعهد الصندوق ببعض الالتزامات غير المسبوقة فيما يتعلق بكيفية تخصيص موارده، والتي أضيفت إليها تعهدات أخرى نتيجة التقييم المؤسسي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء والمناقشات التي دارت في هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وهذه الالتزامات هي: (1) تخصيص 45 في المائة من الموارد لأفريقيا جنوب الصحراء و50 في المائة لأفريقيا؛ (2) تخصيص ثلث موارد الصندوق للبلدان المقترضة بشروط تيسيرية للغاية؛ (3) عدم حصول أي بلد على أكثر من 5 في المائة من جميع الموارد المخصصة؛ (4) الحد الأدنى للمخصصات قدره 4.5 مليون دولار أمريكي لكل دورة؛ (5) الحفاظ على التوازن بين الاحتياجات القطرية والأداء، أو التحول نحو الأداء؛ (6) تخصيص 90 في المائة من الموارد الأساسية للبلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، و10 في المائة للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا؛ (7) يجب أن يتم الاختيار بين البلدان التي تدخل الدورة، باستخدام معايير انتقائية محددة. ويؤدي الجمع بين كل هذه الالتزامات إلى جعل عملية الاستعراض أكثر صعوبة ويقيد مرونة المعادلة. ويتعين وضع ذلك في الاعتبار عند المضي قدما.

12- **يجب أن تراعي الاستعراضات الأخرى لعملية نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، الهيكلية المالية المتطورة للصندوق.** إن الهيكلية المالية للصندوق آخذة في التغير، ولا يزال يتعين تحديد الكثير من جوانب هذا التغير. ومع ذلك، يجب أن تؤخذ هذه التغييرات بعين الاعتبار وأن تنعكس في استعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وفي حالة اتخاذ قرار بإنشاء نافذتين مختلفتين للتمويل، بطريقة مماثلة

للمؤسسات المالية الدولية الأخرى، فإن الصندوق سيحتفظ بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء كوسيلة لتوزيع الموارد لنافذة التمويل بشروط تيسيرية فقط. وستكون لنافذة التمويل الجديدة آلية منفصلة مخصصة لتخصيص الموارد. وفي هذه الحالة، ينبغي أن يبدأ استعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء أولا وقبل كل شيء بتقييم ما إذا كان الحد من عدد من البلدان التي تحصل على موارد في إطار نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء يؤثر على صحة المعادلة الحالية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، بما في ذلك قدرتها على رصد الخصوصيات القطرية ضمن مجموعة أكثر تجانسا من البلدان.

13- **الخطوات التالية**. أوضحت الإدارة أن استعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء سيتبع عملية منهجية مماثلة لعملية الاستعراض التي أنجزت مؤخرا: أولها مرحلة معيارية تُستعرض فيها المتغيرات الفردية للمعادلة، وتليها مرحلة كمية تُقيّم فيها أوزان المتغيرات. وسلطت الإدارة الضوء أيضا على الحاجة إلى مزيد من التفكير والوضوح بشأن الاستراتيجية المالية للصندوق في المستقبل قبل أن يحدث ذلك. ولن ينطوي ذلك على الإنشاء المحتمل لنافذتي تمويل منفصلتين (للبلدان العاملة بموجب شروط تيسيرية للغاية وتلك العاملة بموجب شروط أقل تيسيرية على التوالي) فحسب، ولكنه سيشمل أيضا إنشاء نوافذ تمويل إضافية محددة للعمليات الإقليمية أو للبلدان ذات الأوضاع الهشة. وفي حالة إنشاء هذه النوافذ المنفصلة للتمويل، سيلزم اتخاذ قرار بشأن كيفية تخصيص الموارد. وبالإضافة إلى ذلك، سيلزم إجراء تقييم للأثر المحتمل لهذه النوافذ الإضافية على معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء برمتها وآثارها المالية.

14- وستقدم الإدارة خطة عمل وجدولا زمنيا أكثر تفصيلا في اجتماع مجموعة العمل المقبل.

15- وردا على الأسئلة المتعلقة بإمكانية التنبؤ بالمخصصات، أشارت الإدارة إلى سمة "الإضافية" في عمليات إعادة التخصيص وأوضحت الآليات الموضوعة لضمان أن تكون التخصيصات مستقرة وألا تشهد تباينات كبيرة من سنة إلى سنة، حتى يتسنى إجراء تخطيط جيد.

16- واستفسر الأعضاء عن التداخل بين عمل مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال وعمل مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وأقرت الإدارة بأنه قد يكون هناك – حسب القرارات المتخذة –مثل هذا التداخل بين إطار الانتقال ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق. وعلى سبيل المثال، من المتوقع أن يقوم الصندوق، خلال المرحلة الثالثة من إطار الانتقال، بإعادة التفكير في هيكله بشأن شروط التمويل. وبالنظر إلى أن أحد الالتزامات الحالية هو أن يضمن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء تخصيص ثلثي الموارد للبلدان التي تقترض بشروط تيسيرية للغاية، فإن أي قرار بشأن شروط التمويل سيكون له أثر على قدرة النظام على القيام بذلك. وبالإضافة إلى ذلك، في حالة اتخاذ قرار بإنشاء نافذتين منفصلتين للتمويل، لن يكون ذلك ذا صلة لعمل مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء فحسب، ولكن لعمل مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال أيضا. وأخيرا، إذا اتخذ قرار بإنشاء نوافذ تمويل خاصة (مناقشة جارية داخل مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال)، سيتعين اتخاذ قرارات أيضا بشأن كيفية تخصيص الموارد في كل نافذة من هذه النوافذ، إلى جانب تقييم للأثر الإجمالي على نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

17- وطلب بعض الأعضاء مزيدا من التوضيح بشأن مؤشر الضعف الخاص بالصندوق. وقدمت الإدارة لمحة عامة عن مؤشر الضعف الخاص بالصندوق وعملية إعداده والتحديات المرتبطة بإعداد مثل هذا المؤشر، من قبيل تلك المتعلقة بتوافر البيانات والاستمرارية. وإذا أبدى الأعضاء اهتمامهم به، فسوف تُعقد الإدارة دورة مخصصة حول مؤشر الضعف الخاص بالصندوق من أجل توفير المزيد من المعلومات. وفيما يتعلق بالانتقائية القطرية، أوضحت الإدارة أن نموذج أعمال التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق لا يستبعد بلدان، بل يضمن تسلسل أفضل للبلدان التي تحصل على تمويل جديد، ويواصل دعم العمليات الجارية في البلدان المتبقية.

18- وأخيرا، أكدت الإدارة من جديد أنه في التحليل النهائي، يعتبر نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء أداة لتنفيذ رؤية المنظمة. ولا يوجه نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء الرؤية، بل إنه يدعمها. وعلى هذا النحو، فإن معادلة تخصيص الموارد على أساس الأداء في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق تتماشى مع نموذج أعمال التجديد الحادي عشر للموارد وتركيزه على أفقر البلدان. وسيكون من الصعب تعديل معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في ظل غياب رؤية. وسيتعين اتخاذ قرارات بشأن الهيكلية المالية للصندوق، وستكون هناك حاجة إلى وضع رؤية لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق قبل الشروع في استعراض هذا النظام لتلك الفترة. وتبين التجربة من المؤسسات المالية الدولية الأخرى أن تلك المنظمات تُعدل معادلاتها الخاصة بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء أثناء هيئات المشاورات الخاصة بتجديد الموارد. وهي ليست استعراضات شاملة مثل الاستعراض الذي انتهى منه الصندوق مؤخرا، ولكنها تعديلات صغيرة إلى حد ما تسمح بالمواءمة بين آلية تخصيص الموارد ورؤية المؤسسة المالية الدولية.

البند 5 من جدول الأعمال: مسائل أخرى

19- اتفقت مجموعة العمل على عقد الاجتماع المشترك مع مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال في 8 أكتوبر/تشرين الأول 2018، والاجتماع القادم لها في 29 أكتوبر/تشرين الأول.